الأنباء
الجمعة 23-10-2015 العدد 14484

سلام أيد عقد جلسة تشريعية لإقرار القوانين الملحة والمصادقة على الهبات: سأتخذ موقفا وسأسمي الأشياء بأسمائها إذا لم يحصل حل للنفايات خلال أسبوع

أعلن رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، في كلمة القاها لدى استقباله في السراي الكبير عددا من طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف «أن معالجة موضوع النفايات ما زالت متعثرة بسبب التجاذبات القائمة بين القوى السياسية»، معلنا انه «إذا لم يحصل حل جذري خلال أيام فإنني سأتخذ الموقف المناسب».

وردا على سؤال عن تعطيل مجلس الوزراء وعما اذا كان قد حدد لنفسه سقفا زمنيا في شأن استمرار الحكومة، قال «ما زلت أصبر وأحاول. وعندما اشعر أنني وصلت الى طريق مسدود سوف أعلن موقفي. لقد قلت مرارا أنه لا لزوم لمجلس الوزراء اذا كان غير قادر على الاجتماع، وأبلغت ذلك الى المشاركين في جلسات الحوار في مجلس النواب».

ولفت الى «ان أهم موضوع يواجهنا اليوم هو ملف النفايات الذي ما زال موضع تجاذب بين القوى السياسية. إن غالبية هذه القوى غير مهتمة بالأمر. البعض يتعامل معه وكأن لا علاقة له بالأمر. والبعض الآخر يقول انه لن يساهم لكنه لن يعرقل. اذا تبين لي بعد أيام أو اسبوع على الأكثر انهم لا يريدون حلا فسوف اضطر الى تسمية الاشياء بأسمائها».

اضاف «اتهمت احيانا بمحاولة الاستيلاء على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني وأحيانا أخرى بالتفريط بصلاحيات رئيس الوزراء السني. تمسكت بموقفي الحيادي وما زلت. لكن الأمور وصلت الى نقطة غير مقبولة، وعدم وعي القوى السياسية لواقع الحال يترسخ أكثر فأكثر. لذلك إذا وصلت الى قناعة بضرورة اعلان التخلي عن مهماتي فذلك لكي أدفع هذه القوى الى تحمل مسؤولياتها وليس لتغطيتها».

ونبه من «خطورة الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد»، معلنا تأييده لعقد جلسة تشريعية لإقرار القوانين الطابع الملح ومنها المصادقة على هبات من البنك الدولي مهددة بالالغاء في نهاية العام الحالي». وقال: «إذا لم تعقد جلسة تشريعية سوف نخسر الكثير من مصداقية لبنان على المستوى الدولي. وفي وقت ليس ببعيد قد نصبح مصنفين دولة فاشلة، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات بالغة السلبية على وضعنا المالي والاقتصادي وعلى صورة لبنان في العالم».

وأكد أن «الدولة قادرة على دفع رواتب القطاع العام لشهر تشرين الثاني فقط، وأن تأمين الرواتب للفترة المقبلة يحتاج الى جلسة تشريعية».

وأعرب عن تأييده «لقانون انتخابي مختلط يعتمد النظامين اكثري والنسبي»، وقال: «نحن اليوم بعيدون جدا عن الاتفاق على قانون من هذا النوع لأن كل طرف سياسي يريد القانون على قياسه».

وكرر موقفه الداعي الى انتخاب رئيس توافقي من خارج الاصطفاف الحالي، «لأن اختيار أي مرشح من المرشحين الأربعة المطروحين حاليا يعني انتصار فريق وانكسار فريق، ولبنان في هذه المرحلة لا يحتمل انتصار أحد على أحد أو انكسار أحد أمام أحد».

وعن التحركات الشعبية الأخيرة، قال: «لقد أعلنت منذ اللحظة الأولى ان الحراك محق وهو يعبر عن غضب الناس، ومددت يدي الى القيادات الشابة لكنها رفضت».

وأسف لأن «الحراك انحرف عن مساره ورفع شعارات غير قابلة للتحقق»، قائلا ان «بعض هذا الحراك غير بريء وبعضه الآخر البريء يتعرض لاستغلال سياسي».

واستقبل سلام نائب قاسم هاشم الذي قال: «عرضنا للقضايا السياسية والإنمائية، وخصوصا ما يتعلق بمنطقة حاصبيا والعرقوب ومرجعيون والمنطقة الحدودية، والرئيس سلام يولي هذه المنطقة الاهتمام اللازم».

ولفت الى ان «الرئيس سلام ما يبحث عن الحلول واجتراحها للازمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والمتراكمة، ويأسف لأن تكون أزمة النفايات تزيد تراكم الأزمات وتزيد حالة الانهيار والاهتراء في الواقع السياسي وكل ما يتعلق بحياة اللبنانيين. هذه مسؤولية كل الفرقاء السياسيين لمساعدة المؤسسات لاتخاذ القرار المناسب لإنقاذ لبنان من خطر الانهيار الاقتصادي ومن أزماته وخصوصا ازمة النفايات».

واشار الى ان المسؤولية هي مسؤولية الجميع للمساهمة في مسيرة الانقاذ والرئيس سلام منفتح للنقاش الوطني ونعتقد ان الجميع ينتظر اليوم ما وعد به الرئيس نبيه بري للتوجه لعقد جلسة تشريعية لإقرار مشاريع واقتراحات قوانين لبنان على المسار المالي والاقتصادي الصحيح ولعلها تكون خطوة في إعادة تفعيل عمل المؤسسات، وان تكون منطلقا لإعادة تفعيل عمل الحكومة».

كذلك استقبل وفدا من رجال الأعمال اللبناني - المقدوني برئاسة سامر صوفان، ثم مدير «منتدى الاقتصادي العالمي» فيليب روسلر وعرض معه المحاور التي سيتطرق اليها المنتدى الذي سينعقد في كانون الثاني من العام المقبل في دافوس.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"